بيان وفد الجزائر
أمام اللجنة السادسة
الدورة السادسة والسبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة
حول
" تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الثانية والسبعون "
البند 82 من جدول الأعمال
المجموعة 1 من فصول تقرير لجنة القانون الدولي: الأول والثالث والرابع (حماية الغلاف الجوي) والخامس (التطبيق المؤقت للمعاهدات) والعاشر (قرارات أخرى)
نيويورك، 26 أكتوبر 2021

------0------

السيدة الرئيس،

ينظم وفد بلادي للبيان الذي ألقته غانا باسم المجموعة الافريقية.

ويشكر رئيس لجنة القانون الدولي للدورة الثانية والسبعين، السيد السفير، محمود حمود، على رئاسته اللجنة وحسن قيادته لأعملها. كما يحيط علما بتقريره الجامع والوافي الوارد في الوثيقة A/76/10 بشأن أعمال الدورة الثانية والسبعين للجنة القانون الدولي والذي يسلط الضوء على العديد من الموضوعات الهامة التي اضطلعت لجنة القانون الدولي بدراستها وحققت تقدما كبيرا بشأنها.

على مدى عقود، دعمت لجنة القانون الدولي دائما عمل الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال تنفيذ ولايتها في تشجيع التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه بموجب ميثاق الامم المتحدة، ورغم التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-19 فقد تمكنت اللجنة من عقد دورتها الثانية والسبعين في أحسن الظروف، وفي هذا الصدد، نود أن نشيد بعمل اللجنة وقدرتها على التجاوب والتأقلم مع هذا الظرف الصحي الاستثنائي من خلال اعتماد أساليب عمل جديدة ومبتكرة مكنتها من إحراز تقدم ملحوظ في تنفيذ برنامج عملها.

السيدة الرئيس،

فيما يخص مشاريع "المبادئ التوجيهية بشأن حماية الغلاف الجوي" التي اعتمدتها لجنة القانون الدولي، فإن الجزائر تشيد بالعمل المتميز الذي قام به المقرر الخاص السيد شينيا موراسي منذ سنة 2013 الذي راعى في عمله المفاوضات السياسية الجارية والقواعد والمبادئ والمعاهدات القائمة بشأن تغير المناخ، ونفاذ الاوزون، والتلوث الجوي البعيد المدى عبر الحدود كما لم يخل بمبدأ المساواة في السيادة بنصه على الاستخدام المنصف للموارد وكذا مبدأ الملوث هو الدافع، ومبدأ الحيطة، والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. كما نثني على الطرح القانوني المتوازن الوارد في المبدأ التوجيهي الخامس الذي يكرس مفهوم التنمية المستدامة من خلال حثه الدول على ضرورة التوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية الغلاف الجوي.

فيما يتعلق بمشروع "دليل التطبيق المؤقت للمعاهدات" فإننا نعرب عن تقديرنا البالغ للعمل الذي أنجزه المقرر الخاص السيد خوان مانويل غوميس روبليدو بهدف تقديم إرشادات بشأن القانون والممارسة في مجال التطبيق المؤقت للمعاهدات، استنادا إلى المادة 25 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات. ونرحب بالتأكيد في المبدأ التوجيهي الثالث الوارد تحت عنوان "القاعدة العامة" على مبدأ العقد شريعة المتعاقدين عند التركيز على إرادة الدول عند تطبيق المعاهدة أو جزء منها بصفة مؤقتة ريثما تدخل حيز النفاذ، بنصها « (...) إذا كانت المعاهدة نفسها تنص على ذلك، أو إذا أتفق على ذلك بطريقة أخرى» وكذا التأكيد في المبدأ التوجيهي السادس المعنون بـ "الأثر القانوني" على مبدأ حسن النية عند التطبيق المؤقت للمعاهدة وذلك لتفادي استغلال التطبيق المؤقت للمعاهدات بشكل غير صحيح. كما نرحب بما ورد في مضمون المبدأ التوجيهي الثامن المتعلق بـ "التحفظات" الذي يقر بعدم إخلال المشاريع التوجيهية هذه بأي مسالة تتعلق بالتحفظات المرتبطة بالتطبيق المؤقت للمعاهدة أو لجزء منها.

وفي إطار الفصل العاشر المتعلق بـ "قرارات اللجنة واستنتاجاتها الأخرى"، يشجع وفد بلادي الفريق العامل المعني ببرنامج العمل الطويل الاجل على مواصلة عمله بإدراج المواضيع التي تعكس احتياجات الدول والتي تكون قد بلغت مرحلة كافية من التقدم على صعيد

ممارسة الدول لها، لاسيما تلك المواضيع التي تعكس التطورات الجديدة التي يشهدها القانون الدولي، كما نشيد بالترتيبات التنظيمية التي اتخذتها الامانة والتي سمحت بعقد جلسات اللجنة في دورتها الثانية والسبعين بشكل مختلط، وهو الامر الذي مكن الاعضاء من المشاركة إما حضوريا أو على الانترنت مع توفر الترجمة الرسمية عن بعد بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة. كما نأمل أن يتم تنظيم الحلقة الدراسية للقانون الدولي في عام 2022 بمشاركة أكبر عدد ممكن من المحامين الشباب من مختلف البلدان وبتوزيع جغرافي مناسب يعكس مختلف النظم القانونية في العالم، من أجل الاطلاع على عمل لجنة القانون الدولي.

السيدة الرئيس،

في الختام، أود أن أغتنم هذه السانحة لأعرب لكم مجددا بأن وفد بلادي يقدر العمل الهام الذي تضطلع به لجنة القانون الدولي في مجال التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه، وتعزيز سيادة القانون ومن هذا المنطلق ،تسعى الجزائر إلى دعم عمل اللجنة والمساهمة في مهامها. وانطلاقا من هذا المسعى قدمت الجزائر ترشيح البروفسور أحمد لعرابة لعضوية اللجنة لما يتمتع به من خبرة أكاديمية ومهنية عالية في مجال القانون الدولي، ونتطلع لدعم الدول الأعضاء لهذا الترشح.

شكرا على حسن الإصغاء.